عمومية الشركة أقرت توزيع 12٪ نقداً و5٪ منحة وانتخبت مجلس إدارة جديداً

السعد: أداء «مجموعة الصناعات» في 2019 سيكون أفضل على مستوى الإيرادات والأرباح

سعد السعد مترئسا الجمعية العمومية

أحمد مغربي

قال رئيس مجلس الادارة في مجموعة الصناعات الوطنية القابضة سعد محمد السعد إن الوضع الاقتصادي في 2019 سيكون جيدا خاصة ان بوادر العام الحالي مشجعة، مضيفا اننا نرى جدية من الدولة في نفض الغبار والأمور تتحسن، لاسيما ان الدولة بدأت تصرف اكثر وبدأنا نرى مشاريع عملاقة وكان آخرها جسر جابر. واوضح السعد في تصريح للصحافيين عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمجموعة والتي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 81٪ ان المجموعة ستصدر سندات او صكوكا متى ما اتيحت الفرصة لذلك.

وذكر السعد ان المجموعة حققت ارباحا تقدر بحوالي 20 مليون دينار خلال 2018 مقارنة مع ارباح تقدر بحوالي 24 مليون دينار خلال 2017، ويعود السبب الى انخفاض حصة في نتائج شركات زميلة من الاستثمارات وكذلك انخفاض الربح من بيع الشركات الزميلة.

واشار الى انه في ظل الظروف المالية والجيوسياسية التي تمر بها اسواق المال المحلية والعالمية ومع استمرار دعم وثقة المساهمين، فان العام 2019 سيكون أفضل على مستوى تحقيق الايرادات والارباح التشغيلية للمجموعة. ونوه السعد الى ان استراتيجية المجموعة بعيدة المدى هيأت القدرة اللازمة لتطوير واغتنام القدرة اللازمة لتطوير واغتنام الفرص الواعدة بالرغم من التحديات التي واجهتها والهدف منه تعزيز نموها المستقبلي. وتطرق السعد في التقرير السنوي لمجلس الادارة الى استعراض الاداء السنوي للشركات التابعة والزميلة، حيث قال ان شركة الصناعات الوطنية حققت خلال 2018 ارتفاعا في المبيعات بنسبة 17٪ تقريبا تسجل 53 مليون دينار. وخلال 2018 تمت زيادة اسطول الخلط الجاهز في الشركة لتلبية احتياج محطات الخلط الجاهز بمنطقة الزور وتم اعتماد وتوريد مناهل البولي ايثلين للطيران المدني ووزارة الدفاع.

وحول اداء شركة نور للاستثمار المالي، ذكر السعد ان الشركة تمكنت من تحقيق ارباح قياسية خلال 2018 مقارنة بالاعوام الماضية، حيث بلغ صافي الربح حوالي 24,8 مليون دينار بمعدل ربحية للسهم بلغت 62 فلسا للسهم الواحد، وقد تم تحقيق هذا الاداء نتيجة للعمليات التشغيلية لاستثمارات الشركة وتخارجها من جزء من حصتها في بنك ميزان المحدود في باكستان وكذلك الحصول على خصم من عملية تسوية جزء من الديون.

وقال السعد ان شركة ايكاروس للصناعات النفطية استطاعت بيع جزء من اسهمها في شركة تصنيع وتم استخدام معظم السيولة الناتجة من عملية البيع في سداد الجزء الاكبر من قروض الشركة، حيث قامت بسداد اكثر من 15 مليون دينار من القروض والفوائد البنكية سواء كانت مستحقة او في صورة سداد مبكر. وبخصوص استثمار شركة الصناعات الوطنية المشتركة للطاقة القابضة من شركة كراتشي للكهرباء، فان صفقة التخارج مازالت جارية، حيث ان جميع الاطراف يسعون للانتهاء من هذه الصفقة خلال العام الحالي.

وافقت الجمعية العمومية العادية لمجموعة الصناعات الوطنية على جميع بنود جدول الاعمال، حيث اقرت توزيع 12٪ نقدا و5٪ منحة من اجمالي رأسمال الشركة «بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم».

وانتخبت الجمعية العمومية مجلس ادارة جديدا للسنوات الثلاث المقبلة، وهي كالتالي: سعد السعد، سليمان الدلالي، عبدالعزيز الربيعة، علي مراد بهبهاني، حسام الخرافي، عبدالعزيز الراشد، محمد العصفور، مها الغنيم وشركة اي ام فويتشر التجارية.

د.محمد الهاشل وقياديو القطاع المصرفي في لقطة جماعية مع المكرمين

بحضور الهاشل وقياديي القطاع المصرفي

«المركزي» يكرّم الفائزين بجائزة الباحث والطالب الاقتصادي

د.محمد الهاشل

أقام بنك الكويت المركزي حفل تكريم الفائزين بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي وذلك برعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د.محمد الهاشل، وقيادي القطاع المصرفي بالإضافة إلى أكاديميين وقياديين في الجهات التعليمية وذلك مساء يوم الاربعاء الماضي في مبنى بنك الكويت المركزي.

وأشار الهاشل في بيان صحافي أمس إلى أن النجاح الذي حققته جائزة الباحث الاقتصادي في دورتها الأولى شجع على تخصيص جائزة لطلبة المرحلة الجامعية والدراسات العليا تحت مسمى «جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي» لتوسيع دائرة المشاركة لتشمل الطلبة، سعيا إلى الوصول إلى هذه الشريحة وترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى الطلبة وتسليط الضوء على المتميزين منهم وتحفيزهم لابتكار الحلول لتطوير واقع العمل المالي والمصرفي الكويتي.

كما أعرب المحافظ عن سعادته بمستوى الأبحاث المقدمة إلى جائزتي «الباحث الاقتصادي الكويتي» و«الطالب الاقتصادي الكويتي» من الباحثين في مجال القطاع المصرفي والمالي الكويتي، وقد منحت جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي للبحث المعنون «حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في البنوك الإسلامية» المقدم من د.علي راشد المطيري ود.مجدي أنور قطينة، أما جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي فقد منحت للأستاذ عبدالرحمن عبدالعزيز الفرهود عن بحثه «الاستثمار ضد معامل (بيتا) في بورصة الكويت» إذ بلغ العدد الإجمالي للبحوث المقدمة لجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي خمسة وعشرين بحثا قبل منها ستة عشر بحثا، كما بلغ العدد الإجمالي للبحوث المقدمة لجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي ثمانية عشر بحثا قبل منها ثلاثة عشر بحثا.

وأكد الهاشل أن الجائزتين ما هما إلا إضافة أخرى لمجموعة من المبادرات التي يتبناها بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية بإدارة معهد الدراسات المصرفية ضمن الاستراتيجية الرامية إلى تطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها عبر عدد من البرامج رفيعة المستوى الموجهة لشرائح مختلفة في المجتمع الكويتي لترسيخ النهج العلمي المتطور في تناول الشؤون المصرفية والمالية لبناء كفاءات وكوادر وطنية شابة متخصصة مزودة بالعلم والمهارات التي تؤهلهم لتلبية متطلبات العصر وتطلعات التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي.

يذكر أن معهد الدراسات المصرفية قد أعلن عن جائزتي «الباحث الاقتصادي الكويتي» و«الطالب الاقتصادي الكويتي» في ديسمبر 2018، حيث يقوم المعهد على إدارة شؤون الجائزتين بهدف تشجيع وتعزيز البحث العلمي الرصين في الشأن الاقتصادي والمصرفي من خلال تحفيز الكوادر الوطنية والطلبة في المجالات ذات الصلة بالعمل المصرفي لتطوير مهاراتهم وقدراتهم البحثية على أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي. وتقام الجائزتان سنويا ويحصل الفائز بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي على مكافأة مالية قدرها عشرة آلاف دينار كويتي، كما يحصل الفائز بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي على مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف دينار كويتي، بالإضافة إلى هدية تذكارية وشهادة تقدير لكل منهما، كما تشمل الجائزة طباعة البحثين الفائزين ونشرهما ليكونا مرجعا للراغبين في الاستفادة من الأبحاث المتميزة.

تسمية 10 نواب للرئيس التنفيذي

«القطاع النفطي» يسدل الستار على ترقيات القياديين

قصي العامر

خالد العوضي

بدر العطار

وضحة الخطيب

أحمد مغربي

في اجتماعات ماراثونية أمس، قرر مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية تسكين شواغر نواب الرؤساء التنفيذيين في الشركات النفطية التابعة، حيث تمت ترقية 10 مديرين الى منصب نائب الرئيس التنفيذي.

وعقدت مجالس إدارات الشركات النفطية أمس اجتماعا لاعتماد الترقيات التي سيتم العمل بها اعتبارا أمس الخميس، حيث أقرت شركة نفط الكويت ترقية علي حسين الكندري الى منصب نائب الرئيس التنفيذي لشمال الكويت، وقصي العامر الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية والمالية وبدر العطار الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والتجارية.

وعلى الجانب الآخر عقد مجلس إدارة شركة البترول الوطنية الكويتية اجتماعا وأقر ترقية كل من وضحة الخطيب الى نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله، وعبدالعزيز أحمد الدعيج لمنصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة.

أما شركة صناعة الكيماويات البترولية فتمت ترقية هشام الرفاعي الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، ويحمل الرفاعي خبرة لأكثر من 29 عاما في القطاع النفطي وكان آخرها في الشركة الكويتية لنفط الخليج.

إلى ذلك علمت «الأنباء» أن مجلس إدارة الكيماويات البترولية اجرى عددا من التغييرات على الدوائر الداخلية في الشركة ونقل مهام الدوائر من مدير لآخر حيث تمت إعادة تدوير أكثر من دائرة. وفي الشركة الكويتية لنفط الخليج تمت ترقية محمد سالم الأحيمر الى منصب نائب الرئيس التنفيذي لعمليات الخفجي، وبالشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية «كوفبيك» تمت ترقية عبدالله ملك الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، وفي شركة البترول الكويتية العالمية تمت ترقية وليد بن علي الى منصب نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والمالية، وفي الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» تمت ترقية خالد العوضي نائب الرئيس التنفيذي للبتروكيماويات والغاز المسال.

ثبتت التصنيف الائتماني للبلاد عند Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة

«موديز»: وضع الكويت المالي قوي بشكل استثنائي

ثبتت وكالة موديز الدولية للتصنيف الائتماني أمس تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة Aa2 لعام 2019 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت «موديز» في بيان صحافي ان «نقاط القوة للتصنيف الائتماني للكويت تعكس أوضاعها المالية القوية بشكل استثنائي مدفوعة بالثروة الكبيرة بشكل استثنائي في صندوق الثروة السيادي واحتياطيات النفط».

وأضافت ان الكويت لديها أصول في صناديق الثروة السيادية تقدر بنحو 370٪ من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات ضخمة من النفط مؤكدة أن هذه النقاط ستستمر في دعم الجدارة الائتمانية والقوة المالية للدولة. وأوضحت ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعات الوكالة بأن تحافظ الكويت على القوة المالية الكبيرة جدا في ظل تقلبات أسعار النفط والضغط الديموغرافي على المدى الطويل.

ووفقا لتصنيف الوكالة يبقى تصنيف السندات الكويتية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة Aa2 وسقف الودائع عند «برايم ـ 1» وكذلك يبقى سقف مخاطر الدولة بالعملة المحلية على المدى الطويل عند المرتبة Aa2.

وأشارت إلى ان الوضع المالي للكويت يعد من أقوى المراكز السيادية التي تصنفها، مبينة أن أصول صناديق الثروة السيادية للكويت تشكل نحو 27 ضعف الدين الحكومي بنهاية السنة المالية 2019/2018.

وذكرت أنه على المدى القصير سيتم تمويل حالات العجز من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام كما ستواصل الدولة تجميع الثروة في صندوق الأجيال القادمة الذي يشكل غالبية أصول الصندوق.

وأضافت ان عجز الموازنة العامة ـ بحساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية ـ سيتقلص إلى نحو 5,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019/2018 مدفوعا بارتفاع أسعار النفط الذي بلغ متوسطها 71 دولارا للبرميل خلال 2018.

وتوقعت أن يتوسع العجز في الموازنة العامة مرة أخرى مع انخفاض أسعار النفط في المتوسط هذا العام ليصل متوسط العجز في الموازنة العامة إلى نحو 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأفادت بان عجز الموازنة العامة «يتم تمويله بشكل كامل من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام» مبينة أنها خفضت تقديراتها للصندوق إلى نحو 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من مارس 2019 مقارنة بنحو 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2018.

وأكدت انه «وبدون قانون جديد للدين العام سيستمر تمويل عجز الموازنة العامة من صندوق الاحتياطي العام والذي سوف يتقلص بدرجة كبيرة متوقعة أن ينخفض إلى نحو 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة المالية 2021/2020».

في هذا الصدد، تتوقع الوكالة تسارع وتيرة انخفاض الأصول المالية لصندوق الاحتياطي العام ما من شأنه أن يحث الحكومة الكويتية على اصدار قانون الدين العام والذي يسمح بإصدار ديون سيادية جديدة.

وتتوقع الوكالة ارتفاع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 38,8٪ في السنة المالية 2024/2023 مقارنة بنحو 13,8٪ في السنة المالية 2019/2018.

متوسط السيولة يواصل التراجع إلى 18 مليون دينار يومياً

البورصة تدخل أجواء رمضان مبكراً

■ تراجع جماعي لمؤشرات السوق مع استمرار الضغوط البيعية

السوق يتجاهل مقومات إيجابية أبرزها نمو أرباح الربع الأول

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت جنوح مؤشراتها للانخفاض على وقع استمرار الضغوط البيعية التي طالت العديد من الأسهم سواء القيادية بالسوق الأول أو المتوسطة والصغيرة في السوق الرئيسي.

ويعد هذا التراجع الذي يشهده السوق مقبولا بعد الارتفاعات السعرية التي طالت عددا من الأسهم في الجلسات الأخيرة، وبالتالي يشهد السوق حاليا عمليات تصريف بهدف جني الأرباح للاستفادة من فروقات الأسعار.

ولم يقتصر الأداء الهابط على مؤشرات السوق فحسب، بل امتد ليشمل أهم المتغيرات وهي السيولة التي تشهد تناقصا لافتا منذ ابريل الماضي، حيث كان متوسط السيولة اليومي قبل نحو 3 أسابيع 40 مليون دينار، ثم تراجع إلى 37,5 مليونا، ثم تراجع أكثر الأسبوع الماضي إلى أقل من 25 مليونا، فيما تراجع متوسط السيولة اليومي بنهاية تعاملات الأسبوع إلى 18 مليون دينار في ظل حالة من الهدوء تخيم على سوق الأسهم الكويتية بعد نشاط ملحوظ على مدار الربع الأول من العام الحالي.

وبلغت المحصلة الأسبوعية للسيولة 91 مليون دينار انخفاضا من 123 مليونا الأسبوع الماضي، ويبدو أن البورصة دخلت في أجواء رمضان مبكرا بتراجع المؤشرات وانخفاض السيولة. وتتجاهل بورصة الكويت العديد من المقومات الايجابية في الفترة الحالية وأهمها النمو الملحوظ في أرباح البنوك والشركات المعلنة لنتائج الربع الأول من العام الحالي.

كما لم تتجاوب البورصة مع المعطيات الجديدة التي طرأت مؤخرا باستحداث أدوات استثمارية جديدة تطرح لأول مرة ضمن الدفعة الأولى من المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.

وواصلت البورصة الكويتية تحقيق الخسائر السوقية بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 0,2٪، حيث انخفضت بنحو 65 مليون دينار لتصل القيمة السوقية إلى 32,743 مليار دينار تراجعا من 32,808 مليارا بنهاية الاسبوع الماضي.

واغلقت مؤشرات السوق على تراجع في الأداء، وذلك على النحو التالي:

● انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0,2٪، محققا 11 نقطة خسائر، ليصل المؤشر إلى 5694 نقطة، انخفاضا من 5705 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.

● تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪، محققا 12 نقطة خسائر ليصل إلى 6125 نقطة، وذلك من 6137 نقطة.

● انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪، محققا 9 نقاط خسائر ليصل إلى 4866 نقطة انخفاضا من 4875 نقطة الأسبوع الماضي.

باركيندو: «أوبيك» تحاول فصل النفط عن السياسة

النفط يتراجع مع تسجيل الإنتاج الأميركي مستوى قياسياً

رويترز: تراجعت أسعار النفط خلال تداولات أمس تحت وطأة إنتاج قياسي من الخام الأميركي مما أفضى إلى تنام في المخزونات.

لكن أسواق النفط ظلت يشوبها التوتر مع انقضاء الإعفاءات الممنوحة من العقوبات الأميركية على إيران وتفاقم الأزمة السياسية في فنزويلا واستمرار خفض معروض أوبيك.

وكانت العقود الآجلة لخام برنت عند 71,81 دولارا للبرميل، منخفضة 35 سنتا بما يعادل 0,5٪ عن أحدث إغلاق لها. ونزلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 27 سنتا أو 0,4٪ إلى 63,33 دولارا للبرميل. من جانب آخر، قالت وزارة النفط الإيرانية نقلا عن الأمين العام لمنظمة أوبيك محمد باركيندو إن المنظمة تحاول فصل النفط عن السياسة وذلك في أعقاب اتهام إيران للولايات المتحدة بأنها تستخدم النفط كسلاح ضدها. وكتبت وزارة النفط الإيرانية على تويتر نقلا عن باركيندو خلال معرض للنفط والغاز في العاصمة الإيرانية طهران أن «أوبيك تحاول فصل النفط عن السياسة». ونقلت الوزارة عنه قوله: «أبلغت زملائي في أوبيك أن يتركوا جوازات سفرهم في المنزل عند حضورهم إلى هذه المنظمة».

وردا على سؤال من صحافي بشأن ما إذا كان من الممكن من الناحية الفنية تطبيق العقوبات الأميركية على طهران، أجاب باركيندو: «من المستحيل استبعاد النفط الإيراني من السوق».

وقال باركيندو: «واجهنا مشكلات في أوبيك في الستين عاما الماضية، لكننا قمنا بحلها عبر وحدة الصف». واضاف: «ما يحدث في إيران أو فنزويلا أو ليبيا يؤثر على السوق وقطاع الطاقة ككل».